الأمم المتحدة

A/ES-10/891–S/2022/146

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 22 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أراني مضطرا مرة أخرى إلى أن أوجه انتباه المجتمع الدولي العاجل إلى ما تقوم به إسرائيل من تصعيد لسياساتها وممارساتها غير القانونية في فلسطين المحتلة، مرسخة بذلك احتلالها الاستعماري ونظامها للفصل العنصري، وهي على ثقة تامة بأنها لن تخضع للمحاسبة من قبل مجتمع دولي مازال يواصل التقاعس عن النهوض بالتزاماته في ترتيب عواقب على هذه الانتهاكات، وفي وقف هذه الانتهاكات وضمان العدالة للضحايا.

إنّنا، بالرسالة تلو الرسالة، مضطرون إلى أن نعرض بالتفاصيل ما تقترفه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم متعمدة ضد الشعب الفلسطيني، وذلك في انتهاك خطير لأحكام القانون الدولي ومبادئ الكرامة الإنسانية. ولكن مجلس الأمن يجتمع، الشهر تلو الشهر، لمعالجة قضية فلسطين، البند الأطول أمدا على جدول أعماله، ولا يتخذ مع ذلك أي إجراءات تتلاءم مع واجباته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في تنفيذ قراراته. ومما لا شك فيه أن هذه الدائرة المؤسفة قد أسهمت في إطالة أمد هذا الظلم، وعملت في الوقت نفسه على زعزعة دعائم القانون الدولي وتقويض مصداقية المجلس، بما يعود بالضرر على الجميع.

لقد شهد شهر كانون الثاني/يناير نسقا مكثفا من الجرائم والانتهاكات التي اتبعت المسار القاتم من الانتهاكات التي حدثت في عام 2021. فلا غرو أن تكون أحداث هذا الشهر مماثلةً للحملات التي شنتها إسرائيل في شباط/فبراير من العام الماضي، ولا سيما فيما يتعلق بحملات التشريد القسري والمصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية في القدس وما حولها، التي هي من الأهداف الرئيسية لسياسات إسرائيل غير القانونية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقبل عام واحد بالضبط، تم تنبيه المجتمع الدولي إلى ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة. واليوم، يتلقى المجتمع الدولي مرة أخرى نفس التحذير لأنّ إسرائيل تسعى إلى توسيع ما يسمى "المنتزه الوطني" على حساب الأراضي المملوكة للكنيسة وعلى حساب الأماكن المسيحية المقدسة في الطور/جبل الزيتون، وذلك في انتهاك صارخ للمركز التاريخي والقانوني الراهن التي تحظى به الأماكن المقدسة في المدينة. فهذه المنطقة هي من المواقع الرئيسية التي يقصدها الحجيج، وذلك لما عُلم من أنّها الجبل الذي صعد منه يسوع إلى السماء، وبالتالي ليس هناك من مبرر البتّة لهذا التعدي على مواقع تُذكر في الكتب السماوية. وعلاوة على ذلك، يحظر القانون الدولي بوضوح مصادرة الأراضي في الأقاليم المحتلة، وأيضا كل محاولة لتغيير تركيبة سكان هذه الأقاليم وطابعها ومركزها. لذا، يجب رفض هذه الأعمال غير القانونية وإدانتها.

وها نحن نكرر ونقول إنّ إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وليست صاحبة السيادة في القدس الشرقية المحتلة أو في أي جزء آخر من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي لا تملك أي حق كان في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية غير القانونية على أرضنا، بما يشمل البلدة القديمة ومواقعها المقدسة، وذلك بغض النظر عن أي تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غيره.

إنّ إسرائيل، المعروفة بحملاتها في التمويه الأخضر، تتخذ "الحفاظ بشكل أفضل على المواقع التاريخية" ذريعةً للتعدي على الشعائر الكنسية التي تعود لقرون، وعلى تاريخ من حقوق الكنائس المكتسبة في المحافظة على البقاع المقدسة المسيحية. ونظرا لهوس إسرائيل بضم الأراضي الفلسطينية في القدس، ليس من المستغرب أن يكون كل ما يسمى ببادرة "بيئية" من جانب إسرائيل قد تعدى بالفعل على الوجود المسيحي والإسلامي في المدينة، ليكون هدفه الواضح من ذلك هو زيادة تعزيز سيطرة إسرائيل على المدينة وتبجيل الوجود اليهودي وتوسيع دائرته داخلها مع العمل على محو الوجود المسيحي والإسلامي.

وبسبب النسق المتسارع لمحاولات إسرائيل سرقة الأراضي المملوكة للكنيسة، أصدر بطريرك القدس للروم الأرثوذوكس، ثيوفوس الثالث، وراعي الكنيسة الكاثوليكية في الأرض المقدسة، فرانشيسكو باتون، وبطريك الأرمن في القدس، رئيس الأساقفة نورهان مانوجيان، بيانا مشتركا نبّهوا فيه المجتمع الدولي إلى آخر التطورات، معتبرين مخططات إسرائيل بمثابة "هجوم مباشر ومتعمد على المسيحيين في الأراضي المقدسة، وعلى الكنائس وحقوقها القديمة المضمونة دوليا في المدينة المقدسة".

ويعكس بيانهم المشترك القلق المتزايد إزاء محاولات إسرائيل غير القانونية تغيير تركيبة سكان القدس وطابعها لصالح ترسيخ نظام يحابي جماعة دون غيرها؛ وقد جاء في هذا البيان ما يلي: "في السنوات الأخيرة، لا يسعنا إلا أن نشعر بأن كيانات شتى تسعى إلى التقليل إلى أدنى حد، إن لم نقل إلى القضاء على، أي خصائص غير يهودية للمدينة المقدسة وذلك من خلال محاولة تغيير الوضع الراهن في هذا الجبل المقدس... فتحْتَ ستار حماية المساحات الخضراء، يبدو أن الخطة تخدم أجندة أيديولوجية تحرم المسيحيين في القدس من مركزهم ومن حقوقهم".

وفي أعقاب الغضب الذي تسببت فيه هذه الخطط، ادعت إسرائيل أنها قد "أوقفت" هذه السرقة المُبيّتة لأراض تعود ملكيتها إلى الكنيسة. غير أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل هذه الحملة بلا هوادة، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع منظمات المستوطنين وباستخدام ما يسمى "النظام القانوني" من أجل توسيع نطاق هذه الحملات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الخصائص المسيحية في جميع أنحاء

القدس. ونحن نوجه، في هذا الصـــدد، الانتباه إلى بيان تحذيري صـــادر عن مجموعة من البطاركة ومن رؤساء الكنائس في القدس، يحذرون فيه من أن "المسيحيين قد أصبحوا هدفا لهجمات متكررة ومستمرة من جانب جماعات متطرفة هامشية".

ومثلما حذرنا باستمرار، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تميز بين الأشياء في وضع المخططات المصمَّمة لا لشيء إلا لفرض احتلالها الاستعماري غير المشروع وترسيخ قدمها في محو أبعاد القدس وهويتها الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية.

وفي هذا الصـدد، وقبل عام واحد بالضـبط، تم تنبيه المجتمع الدولي إلى ما تقوم به إسـرائيل من حملات شاملة لمصادرة الأملاك وللتشريد القسري في القدس، ولا سيما في حي الشيخ جراح وحي سلوان. فمئات الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح لا تزال تواجه حملة مكثفة من الترحيل القسري لأجل فسح المجال أمام المســتوطنين اليهود الإســرائيليين، وذلك في إطار خطط إســرائيل لتهويد المدينة. وبخلاف "الهدوء" المتصوَّر الذي تروّج له إسرائيل، لا يسود الهدوء بالمرة في حي الشيخ جراح لأنّ هذا الحي يقدّم صورة قاتمة لوجه الفصل العنصري الاستعماري في القرن الحادي والعشرين.

والشيخ جراح محاصر حاليا بعد أن عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى إقامة حواجز خرسانية ونقاط تفتيش عسكرية حول الحي، فقيّدت بذلك حركة الفلسطينيين والناشطين ولكنها سمحت للغوغائيين والمتطرفين الإسرائيليين المسلحين بالتنقل بحرية. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمتطرفون الإسرائيليون الاعتداء على السكان الفلسطينيين، بمن فيهم الشاب المعاق محمد الجولاني، المصاب بمتلازمة داون، الذي تعرض أمس في وضـح النهار للضـرب، وذلك في الوقت الذي يصـر فيه السـياسـيون الإسـرائيليون على التحريض والاســتفزاز، داعين العناصــر الأكثر تطرفا في المجتمع الإســرائيلي إلى التعبئة وإلى القيام بكل ما هو متاح لأجل اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم. وقد وصل دور السياسيين الإسرائيليين في التحريض على الكراهية والهجمات إلى مستويات خطيرة بلغت بالسلطات الإسرائيلية إلى أن تنتقدهم على إساءة استخدام حصانتهم القانونية.

إنّ الوضـــع اليوم في الشـــيخ جراح يظل وضـــعا تنام فيه الأســـر بالليل وهي خائفة، لا تعرف ما إذا كانت ستجد سقفا يظلها، أو إن كان الجنود المسلحون سيهاجمون منازلها في جوف الليل، أو ما إذا كان المســتوطنون ســيضــرمون النار في منازلها وممتلكاتها. إنّ هذا هو الواقع بالنســبة لمئات العائلات الفلسطينية في القدس، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، الذين ما زالوا يواجهون نكبة مستمرة. ونحن نكرر في هذا الصـــدد ما ذكرته منظمة العفو الدولية من أنّ حملة الترحيل القســري الجارية في الشـــيخ جراح هي بمثابة "جريمة حرب وركيزة من ركائز نظام الفصل العنصري الإسرائيلي".

لا بد لنا من أن نذكّر بأنّ هذا الأسـبوع يصـادف أيضـا الذكرى الثامنة والعشـرين للمذبحة التي ارتكبها مسـتوطن إسـرائيلي إرهابي في الحرم الإبراهيمي بالخليل، حين أطلق النار وقتل 29 فلسـطينيا كانوا يؤدون صلاة الفجر، من بينهم أطفال وكبار في السن. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود، لا تزال إسرائيل تمجد هذه الجريمة البشعة، حيث أصبح قبر هذا الإرهابي مقصدا يحجه المستوطنون المتطرفون، الذين يواصلون تعذيب المدنيين الفلسـطينيين والتحريض على ارتكاب أعمال العنف ضـدهم يوميا، وذلك سـواء في الخليل أم في القدس أم في أي مكان آخر من الأرض الفلسـطينية المحتلة، وبالرغم مما طالب به مجلس الأمن في قراره 904 (1994) من ضرورة "مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها

المستوطنون الإسرائيليون" و "اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت".

وسواء قبل 28 عاما في الخليل أم اليوم في القدس، لا يمكن إنكار أن التطرف الاستيطاني هو أداة مركزية في يد هذا الاحتلال الاستعماري الأطول في التاريخ الحديث. وسواء كانت على شكل حملة تستهدف اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم أم حملة متدثرة بإهاب مشروع بيئي، فإنّ نوايا إسرائيل في القدس تخدم كلها نظام الفصل العنصري الاستعماري هذا، الذي يزداد فظاعة وعدوانية في كل يوم.

إن المدنيين الفلسطينيين، الذين خذلهم المجتمع الدولي في مواجهة هذا الاستعمار الغادر، يواصلون الاحتجاج على الاحتلال والسعي إلى حماية أراضيهم من الاستيلاء والاستيطان. ويشمل ذلك الاحتجاجات الجارية في بيتا وبيت دجن، جنوب وشرق نابلس، حيث أُصيب في الأيام الأخيرة أكثر من 60 فلسطينيا، من بينهم أطفال، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأُلقي القبض على عشرات آخرين في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وذلك في الوقت الذي لا يزال فيه العنف والقمع الوسيلة المفضلة لدى السلطة القائمة بالاحتلال في الدفع قدما بمشروعها الاستيطاني الاستعماري وغير القانوني.

ونحن، بعد أن وصلت التوترات في القدس وفي جميع أنحاء فلسطين المحتلة إلى مستويات حادة نتيجة لكلّ هذه السياسات والأعمال الاستفزازية وغير القانونية، نكرّر دعواتنا من أجل تنفيذ أكثر من 800 من قرارات الجمعية العامة و 80 من قرارات مجلس الأمن التي دعت إلى إنهاء هذا الظلم، وإلى إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وحماية طابع ومكانة مدينة القدس المقدسة والأرض الفلسطينية المحتلة ككل، وفقا للقانون الدولي. لذا، يجب تعبئة الآليات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة لأجل تفادي المزيد من التدهور في هذه الحالة المزرية، ولأجل رسم خط مسار نحو إحلال سلام عادل؛ ونحن نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يتحركا على وجه السرعة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 743 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 14 شباط/فبراير 2022 (A/ES-10/890-S/2022/114)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم